

الدّرس النّحوي العربيّ وآليات المنطق الأرسطي

The lesson Arabic grammar and Aristotelian logic mechanisms

د. حاج بنيرد،

جامعة مولود معمري، تيزي وزّو (الجزائر)، hbennaired@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/11/22 تاريخ القبول: 2022/01/24

الملخص:

لقد مرّ علم النّحو العربيّ بمراحل عديدة؛ تبدأ بمرحلة جمع المدوّنة العربيّة الفصيحة وفق شروط علميّة دقيقة ومضبوطة؛ تتمثّل في إطار مكانيّ تشكّله القبائل العربيّة الفصيحة التي لم تختلط بالأعاجم، وفي إطار زمنيّ يتمثّل في ما يُعرف بزمان الفصاحة؛ وحُدّد بمائة وخمسين عاما قبل الهجرة ومثلها بعدها، ثمّ مرحلة تمحيص المدوّنة وتنقيتها من المنتحل والدّخيل، وبعدها مرحلة التّقييد واستنباط الأحكام الإعرابيّة على ضوء الغالب، وإعطاء الشّاذّ أحكامه أيضا، واستغرقت العمليّة برمتها نحو قرنين من الزّمان وتوّجت بتأليف كتاب سيبويه (ت180هـ)، ثمّ تأتي مرحلة المتون والشّروح والحواشي، واستغرقت مدّة طويلة جدّا نحو ألف عام، واستنجدت قرائح النّحويّين بآلات الجدال والاستدلال، وتصدّرها المنطق الأرسطي، مع بعض دعوات تيسير النّحو وتخليصه من علوم المنطق؛ كدعوة ابن مضاء القرطبي (ت592هـ) لذلك، ثمّ جاءت مرحلة الدّرس اللّساني الحديث والتّفنّع على اللّسانيّات الغربيّة مع حلول القرن العشرين، واستفاد الدّارسون للعربيّة منها، وتعدّدت اتّجاهات ومناهج دراسة علوم العربيّة، واتفقت غالبا على مبدأ تيسير النّحو، وبالتالي تجديد تعليميّة اللّغة العربيّة، وخصوصا للنّاطقين بغيرها، فما مكانة المنطق الأرسطي في الدّرس النّحويّ العربيّ؟ وما دوره في تعليميّة العربيّة؟ وفي تيسير النّحو العربيّ وتعقيده؟ يحاول هذا البحث الإجابة عن هذه الأسئلة.

الكلمات المفتاحية: النّحو العربي، المنطق الأرسطي، تيسير النّحو، ابن مضاء، نظريّة العامل.

Abstract:

Grammaire Arab grammar has passed through many stages; it begins with the stage of collecting the eloquent Arabic code according to precise and precise scientific conditions; it is represented in a spatial framework formed by eloquent Arab tribes that did not mix with the dictionaries, and in a temporal framework represented in what is known as the time of eloquence; and it was determined one hundred and fifty years before migration and the like After that, then

the stage of scrutinizing the blog and purifying it from the impostor and the intruder, and then the stage of restraint and eliciting inflectional judgments in the light of the predominant, giving abnormal judgments as well, and the whole process took about two centuries and culminated in the authoring of the book Sibawayh (d. 130 AH), then comes the stage of dead The annotations and annotations, which took a very long time, took about a thousand years, and the segments of the grammarians were invoked by machines of controversy and reasoning, and were exported by Aristotelian logic, with some calls for facilitating grammar and ridding it of logic sciences, such as the call of Ibn Mudhah al-Qurtubi for that, then came the stage of the modern linguistic study and openness with God By the twentieth century, scholars have benefited from Arabic from them, and the directions and methods of studying Arabic science have multiplied, and they have often agreed on the principle of facilitating grammar, thus renewing the teaching of the Arabic language, especially for speakers of other languages, so what is the place of Aristotelian logic in the grammatical lesson Arabic? What is his role in Arabic education? And in facilitating Arab grammar and its complexity? This research attempts to answer these questions.

Keywords: Arab grammar, Aristotelian logic, facilitation of grammar, Ibn Mudhah, theory of the Amil.

مقدمة:

لقد تأثرت الدّراسات النّحويّة منذ نشأتها بحركيّة العلوم الأخرى؛ من تفسير وحديث وفقه ومنطق وغيرها، فصارت علما وتعلّما بعدما كانت ملكة، وتعاقت عليها مؤثّرات كثيرة منذ عهد التّدوين، وتحديدًا كتاب سيّويه، حيث رأيناها ينقل ويسند الآراء والتّوجهات النّحويّة في كلام العرب لكبار اللّغويّين والنّحاة من أمثال الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب، وهو بذلك متأثّر بمناهج علماء الوقت، الذي غلبت عليه الرّواية والإسناد، ثمّ ما لبث أن اتّجه النّحو نحو الملخصات والشّروح والحواشي و التّفايد، واستند إلى آلات التّأليف المتاحة، وتصدّر المنطق الأرسطي آلة التّأليف في النّحو وباقي العلوم كذلك، واستمرّ على هذا النّحو زمنا طويلا إلى أن تأثرت الدّراسات اللّغويّة بالدّراسات والمناهج الغربيّة كباقي ميادين العلم والحضارة والصّناعة والسّياسة

والاجتماع، واستحوذت المناهج اللّسانية الحديثة على الدّراسات اللّغويّة، وتعرّضت معيارية النّحو إلى الانتقاد والاعتراضات العلميّة المبنيّة على ما استحدثته الدّراسات اللّسانية بمختلف اتّجاهاتها ومدارسها، وصارت تنطلق من اللّغة المستعملة عوض اللّغة المعجميّة، واعتمدت على ما هو كائن وليس على ما ينبغي أن يكون، ولهذا انتبه اللّغويّون إلى نواة هذا الإشكال في الكلام العربيّ؛ وهو نظريّة العامل، وبالتالي اتّجه الدّارسون للنّحو العربيّ إلى تحليلها وتفكيكها والاستعانة بها على تقديم البديل من أجل تيسير النّحو العربيّ؛ أو بالأحرى تعليميّة النّحو العربيّ، كما يعتمد المحافظون أيضا عليها؛ فهي متضمّنة في كتب النّحو منذ سيبويه إلى الآن، الفارق هو أنّه في عهد سيبويه تنهّوا لها عن طريق التّتبّع والاستقراء لكلام العرب الفصيح، وفي عهد المتأخّرين من النّحاة اعتمدوا على المنطق الأرسطيّ لدراسة العامل ومنطقه، بينما الدّراسات الحديثة اعتمدت على المنهج التجريبيّ لدراسة العامل وتوجيهه وفقا للنّظريات اللّسانية الحديثة، ويحاول هذا البحث التّعرّض للدّراسات النّحويّة من منظور المنطق الأرسطيّ وربطه بنظريّة العامل عند ابن مضاء القرطبيّ؛ وهو من أوائل دعاة تيسير النّحو وتخليصه من المنطق الأرسطيّ، فما مدى حقيقة تأثر الدّراسات النّحويّة العربيّة بالمنطق الأرسطيّ؟ وما مدى تأثيره أو في بلورة نظريّة العامل في الدّراسات النّحويّة؟

منهج البحث: يتناول البحث معطياته وفق منهج وصفي تحليلي.

الخطّة: ارتأينا عرض البحث وفق تسلسل سلس؛ وفق ما يلي:

- تأثر الدّرس النّحويّ بعلم المنطق؛ من خلال بعض الجزئيّات؛ وهي: التّعريف، الجملة، التّعليل، أقسام الكلام.
- الصّراع بين علم النّحو وعلم المنطق.
- العلة النّحويّة وعلاقتها بالعامل.
- ابن مضاء القرطبيّ والعلة النّحويّة.

- العلة النّحويّة ونظريّة العامل.

- الثّورة على نظريّة العامل.

1. تأثّر الدّرس النّحويّ بعلوم المنطق: ذهب كثيرٌ من المستشرقين منهم تيودور نولدكه *Theodor Nöldeke* ودي بور *De Bor* وكارل بروكلمان *Carl Brockelmann* إلى أنّ التأثير اليوناني الأرسطيّ في نشأة النّحو العربيّ يجب أن لا يُنكر (بدوي، 1962، الصّفحة 35)، وهو ما يؤكّده إبراهيم مذكور (الأنصاري، 2014، الصّفحة 9)، إلّا أنّ نشأة النّحو واكتمال آليات اشتغاله كانت قبل تغلغل المنطق الأرسطيّ في الدّراسات الإسلاميّة، فيكاد يجمع المؤرّخون على أنّ واضع النّحو هو أبو الأسود الدّؤليّ، وقد تُوّفي سنة 67هـ (أبو الطيّب اللّغويّ، 2009، الصّفحة 26)، ودعوى اتّصال النّحو بالمنطق إنّما جاءت من خلال الالتقاء في بعض جوانب مباحث المنطق الأرسطيّ: التعريف (الحدّ)، والجمله، والتعليل، وأقسام الكلام.

1.1 التعريف:

عمد عبده الرّاجعي إلى مقابلة النّصوص في منطق أرسطو وكتاب سيبويه معتمداً على التّرجمة الإنكليزيّة الموثّقة واستطاع أن يُثبت أنّ سيبويه لم يتّصل بالتّعريف كما ورد عند أفلاطون ومنطق أرسطو، يقول: وكتاب سيبويه يكاد يخلو من التّعريف على وجه العموم فهو مثلاً لم يُعرّف الفاعل ولا الحال ولا البدل ولا غير ذلك من أبواب النّحو، وهو يكتفي في الغالب الأعمّ بذكر اسم الباب، ثمّ يبدأ مباشرة في عرض القواعد المستخلصة من الاستعمال، ... ومن النّادر جدّاً أن نجد عنده تعريفاً كالّتعريف الّذي قدّمه عن الفعل بأنّه أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وُبيّن لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائنٌ لم ينقطع (كتاب سيبويه 12/1)، ... (الأنصاري، 2014، الصّفحة 13).

2.1 الجملة:

الجملة عند أرسطو قسمٌ من الكلام له معنى، ولبعض أجزائها معنى مستقلّ باعتبارها لفظاً وإن كان لا يُعبّر عن حكم، ولم يهتم أرسطو إلا بالجملة الخبريّة، وذلك لأنّ المنطق يقوم على فكرة القياس، وهو يتكوّن من ثلاث قضايا؛ مقدّمتين ونتيجة، وكلٌّ منها تُثبت أو تنفي شيئاً، وكلّ جملة تتكوّن من موضوع ومحمول ... وكان أرسطو يقدّم المحمول على الموضوع (الراجحي، 1979، الصّفحة 100، 101).

بينما ينظر سيبويه إلى الجملة من حيث الإسناد فيقول في باب المسند والمسند إليه: "وهما ما لا يُغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بدا ... " (سيبويه، 1988، ج1 ص23، 24)، والمفهوم من كلام سيبويه أنّ المبتدأ أهمّ من الخبر لأنّه الأساس الأوّل والخبر مبنيّ عليه، وهذا مختلفٌ عن مفهوم أرسطو للموضوع والمحمول، فإذا كان الأوّل والأهمّ عند سيبويه هو المبتدأ فإنّ الأوّل والأهمّ عند أرسطو هو المحمول (الأنصاري، 2014، الصّفحة 14).

وقد حصر المناطق اهتمامهم على الجمل الخبرية، بينما شمل اهتمام النّحويّين الجمل الخبريّة والإنشائيّة (الأنصاري، 2014، الصّفحة 15).

3.1 التّعليل:

العلّة في المنطق الأرسطي هي علّة نظريّة تبحث في الصّورة وليس المادّة (الراجحي، 1979، الصّفحة 70)، أمّا العلّة في النّحو فهي علّة حسّيّة، يقول ابن جني: "اعلم أنّ علل النّحويّين أقرب منها إلى علل المتكلّمين منها إلى علل المتفكّمين، وذلك أنّهم إنّما يُحيلون على الحسن، ويحتجّون فيه بثقل الحال أو خفّتها على النّفس، وليس كذلك حديث علل الفقه، وذلك إنّما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام" (ابن جني، 2006، ج1 ص48). وبذلك نلاحظ أنّ هناك اختلافاً في طبيعة العلّة بين منطق أرسطو والنّحو العربي، بينما تعدّ العلّة عند الفقهاء من أركان القياس، والقياس في الفقه هو إلحاق أمرٍ بآخر في

الحكم الشّرعي لاتّحاد بينهما في العلّة (الأنصاري، 2014، الصّفحة 16)، وتذكر المصادر أنّ أوّل من تصدّى لشرح العلل في النّحو العربي، هو عبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي (الأنصاري، 2014، الصّفحة 16).

4.1 أقسام الكلام:

يرجع تقسيم الكلام في العربيّة (اسم وفعل وحرف) إلى عصر مبكّر، ومنهم من ينسبه إلى عليّ بن أبي طالب -كرّم الله وجهه- (ت40هـ)، أي قبل تغلغل الفلسفة والمنطق الأرسطي إلى البيئة الإسلاميّة، فقد قال أبو سليمان المنطقي (ت328هـ): "نحو العرب فطرة، ونحونا فطنة" (التّوحيدي، 1424، ج2 ص138).

وفي هذا الصّدّد يقول عبد الرّحمن السيّد: "أمّا هؤلاء السّادة المؤرّخون الذين وجدوا مشابهة قليلة بين النّحو العربي والمنطق اليوناني، والذين راعهم أن يجدوا العرب قد قسّموا الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، كما قسّم فلاسفة اليونان الكلام إلى اسم وفعل ورباط، والذين وجدوا في النّحو العربي من الأصول والمصطلحات ما يُقارب أو يُماثل شبهيتهما في المنطق اليوناني، فاتّجهوا إلى أن العرب قد تأثّروا باليونان في نحوهم، إن لم يكن قد نقلوا أصولهم عنهم، فهم في ما يبدوون لي واهمون في ما ذهبوا إليه، أو فاقدوا الثّقفة بكلّ ما هو عربي" (السيّد، 1968، الصّفحة 100).

ولاشكّ أنّ علم النّحو قد استمدّ مناهجه وأساليبه قد كان بتأثير من علوم بيئته الّتي نشأ فيها؛ كعلوم الحديث والفقه وعلم الكلام، ولذلك نجد مثلاً أنّ كتاب سيبويه قد اعتمد على الإسناد وتوحيّ صحّته تأثراً بعلم الحديث النّبوي الشّريف، كما نُقل عن الجرمي أنّه كان يُفتي في المسائل الفقهيّة من كتاب سيبويه، بينما يُرجع بداية تأثير المنطق اليوناني في النّحو العربي إلى القرن الثّالث الهجري (الأنصاري، 2014، الصّفحة 18)، فصارت اصطلاحاته ومناهجه حاضرة في علم النّحو، كالمحال واللّزوم والتّسلسل والعلّة والقياس وغيرها.

2. الصّدّام بين علم النّحو وعلم المنطق:

الصّدّام بين علم النّحو والمنطق ظاهرة قديمة قبل ظهور علم اللّسانيات بكثير، يستمدّ أحدهما من الآخر، ويتجلّى من خلال مناظرة عقدها الوزير ابن الفرات (ت320هـ) بين الفيلسوف متىّ بن يونس (ت328هـ) والنّحويّ أبي سعيد السّيرافي (ت368هـ)، وفيها يسأل أبو سعيد متىّ بن يونس عن المنطق؛ ماذا يعني به؟ فيقول متىّ: "أعني به أنّه آلة من الآلات يُعرف به صحيح الكلام من سقيمه، وفساد المعنى من صالحه كالميزان، فإنّي أعرف به الرّجحان من النّقصان والسّائل من الجائح"، فيردّ عليه أبو سعيد ويسأله عن معنى حرف واحد دائر في كلام العرب؛ وهو الواو، ويقول له: "فاستخرج أنت معانيه من ناحية منطق أرسطو طاليس الذي تُدلّ به وتُباهي بتفخيمه ... فُيُتْ متىّ وقال: هذا نحو، والنّحو لم أنظر فيه، لأنّه لا حاجة بالمنطقي إلى النّحو وبالنّحوي حاجة إلى المنطق، لأنّ المنطق يبحث عن المعنى، والنّحو يبحث عن اللفظ، فإن مرّ المنطقيّ بالنّحو فبالعرض، وإن عبّر النّحويّ بالمعنى فبالعرض، والمعنى أشرف من اللفظ، واللفظ أوضع من المعنى ... يكفي من لغتكم هذه: الاسم والفعل والحرف، فإنّي أتبلّغ بهذا القدر إلى أغراض قد هدّبتها لي يونان"، ونلاحظ هنا أنّ متىّ يُهاجم النّحو العربي بتعلّقه باللفظ دون المعنى، لكنّ أبا سعيد يردّ عليه فيقول: "أخطأت لأنّ في هذا الاسم والفعل والحرف فقير إلى وضعها وبنائها على التّرتيب الواقع في غرائز أهلها، وكذلك أنت محتاج بعد هذا إلى حركات هذه الأسماء والأفعال والحروف، فإنّ الخطأ والتّعريف في الحركات كالخطأ والفساد في المتحرّكات، وهذا باب أنت وأصحابك ورهطك عنه في غفلة"، ثمّ يبيّن أبو سعيد علاقة النّحو بالمعنى فيقول: "معاني النّحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتّقديم والتّأخير وتوحيّ الصّواب في ذلك، وتجنّب الخطأ في ذلك" (الحموي، 1977، ج8 ص190)، ويتنبّه الزجاجي (ت337هـ) إلى اختلاط مفاهيم النّحاة بالمنطقة فيقول في حدّ الاسم: "الاسم في كلام

العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيز الفاعل والمفعول به، هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه، وليس يخرج عنه اسم البتة، ولا يدخل فيه ما ليس باسم، وإنما قلنا كلام العرب لأننا له نقصد وعليه نتكلم، ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدّوه حدّاً خارجاً عن أوضاع النحو، فقالوا: الاسم صوت موضوع دالّ باتّفاق على معنى غير مقرون بزمان، وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم، وإنما هو من كلام المنطقيين، وإن كان قد تعلّق به جماعة من النحويين، وهو صحيح أوضاع المنطقيين ومذهبهم، لأنّ غرضهم غير غرضنا ومغزاهم غير مغزانا، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح، لأنّه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء؛ لأنّ من الحروف ما يدلّ على معنى دلالة غير مقرونة بزمان، نحو إنّ ولكنّ وما أشبه ذلك" (الزّجّاجي، 1982، الصّفحة 48).

فالزّجّاجي قد ذكر حدّ النحويين للاسم، ثمّ ذكر حدّ المنطقيين له، وأشار إلى أنّ حدّ كلّ من الطرفين مختلف عن الآخر، لكنّه صحيح على أوضاعه، وقد أخطأ بعض النحويين عندما اختلط عليهم الأمر، فتبعوا المنطقيين في حدّهم للاسم، وذلك لأنّ حدّهم للاسم جاء خارجاً عن أوضاع النحو، ومع ذلك لم يسلم أبو القاسم الزّجّاجي من تأثير المنطق اليوناني؛ كما قال أنفأ: "وليس يخرج عنه اسم البتة، ولا يدخل فيه ما ليس باسم"، فقد حرص على أن يكون تعريفه جامعاً مانعاً على طريقة المنطقة (الأنصاري، 2014، الصّفحة 21).

وفي هذا الشأن يقول ابن خلدون (ت808هـ): "فأصبحت صناعة العربيّة كأنّها من جملة قوانين المنطق العقليّة أو الجدل، وبُعِدَتْ عن مناحي اللّسان وملكته، وما ذلك إلّا لعدولهم عن البحث في شواهد اللّسان وتراكيبه، وتمييز أساليبه، وغفلتهم عن المِران في ذلك للمتعلّم، فهو أحسن ما تُفِيده الملكة في اللّسان، وتلك القوانين إنّما هي وسائل للتّعليم، لكنّهم أجروها على غير ما قصد بها، وصيّروها علماً بحثاً وبُعْدوا عن ثمرتها" (ابن

خلدون، 2004، الصّفحة 561)، وابن خلدون إنّما ينتقد النّحاة الذين صرفوا كلّ عنايتهم للقواعد النّحويّة، وأرادوا زجّ اللّغة في أسر المنطق وإخضاعها لقوانينه الصّارمة، والحقّ أنّ هناك فرقاً بين اللّغة والمنطق، فاللّغة تهتمّ بالألفاظ والتّراكيب وعلاقتها بالمعنى، أمّا المنطق فيبحث في الفكر ويهتمّ بمعرفة القوانين التي يهتدي بها الإنسان نحو طريق الصّواب وتجنّب الوقوع في الزّلل والتّناقض (الأنصاري، 2014، الصّفحة 23، 23)، يقول فندريس: "إذا حاولنا أن ندخل في مسائل النّحو شيئاً من النّظام بتصنيفها وفقاً للمنطق رأينا أنفسنا منساقين إلى توزيعها توزيعاً تحكيمياً، فطوراً نرانا نفرّق بين مسائل ذات صفة نحوية واحدة في فصيلتين متميّزتين من فصول المنطق (وفي ذلك إكراهٌ للّغة)، وطوراً نرانا نجتمع في فصيلةٍ نحويّة مسائل لا يربط بينها شيءٌ في المنطق (وفي ذلك إكراهٌ للعقل)، فالأيسر إذاً أن نختار طريقةً وسطاً بين هاتين الطّريقتين من طرق التّصنيف، وفي ذلك تبرير لمسلك النّحاة الذين لا نعدم أن نجد قيمةً نحويّة في مصطلحاتهم، وإن كانت تحكّميّة وخالية من المنطق في غالب الأحيان، والشّيء الوحيد الذي نطالهم به، هو أن تكون تصنيفاتهم، وقد ضحّوا فيها بالمنطق، متّفقة مع الأوضاع النّحويّة للّغة التي يدرسونها" (فندريس، 1950، الصّفحة 153).

3. العلة النّحويّة وعلاقتها بالعامل:

العلّة هي تفسير الظّاهرة اللّغويّة وتفسير أسباب وجودها، وقد توصّل الفصحاء من العرب بطبعهم وسجيّتهم إلى تعليل بعض ما ينطقون به، من ذلك مثلاً ما حكاه الأصمعي (ت216هـ) عن أبي عمرو بن العلاء (ت154هـ)؛ قال: "سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلانٌ لغوب -أي أحمق-؛ جاءته كتاب فاحتقرها، قلت: أتقول جاءته كتابي؟! قال: نعم، أليس بصحيفة؟" (السّيوطي، 1979، الصّفحة 137)، وهو من الاعتلال على الحمل بالمعنى أو التّضمين. ومن تعليقات العرب ما رواه ابن جني نقلاً عن سيّبويه: "سمعنا بعضهم يدعو على غنم رجل، فقال: اللّهمّ ضبّعاً وذئباً، فقلنا له ما أردت؟ فقال:

أردت: اللَّهُمَّ اجمع فيها ضبعاً وذئباً، كلَّهم يفسّر ما ينوي، فهذا تصريحٌ منهم بما ندّعونهم عليهم وننسبهم إليهم" (سيبويه، 1988، ج1 ص255، 256)، ويُعلّق سيبويه فيقول: "وإنّما سهل تفسيره عندهم لأنّ المضمر قد أُستعمل في هذا الموضع عندهم بإظهار" (سيبويه، 1988، ج1 ص255). وقد أخذت التعليل عندهم في بدايته طابعاً فطرياً، قبل أن يصير منظماً محكماً يبحث عن القواعد النحويّة، كعبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي الذي يُعدّ أول من بعج النحو ومدّ القياس، وتذكر المصادر أنّه كان شديد التّعقّب لشعر الفرزدق، ومن ذلك مثلاً أنّه سمع الفرزدق يُنشد: [الطّويل]

وَعَصُ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجْلَفًا

- معنى المسحت المستأصل والفاسد، والمجلف المهزول-، فقال له ابن أبي إسحاق: على أيّ شيء ترفع "مجلف" فقال على ما يسوؤك أو ينوؤك"، إلّا أنّ أبا عمرو بن العلاء رأى غير ذلك؛ إذ قال للفرزدق: أصبت. وهو جائزٌ على المعنى؛ أي لم يبق سواه" (ابن الأنباري، 1958، الصّفحة 27، 28)، ومن ذلك أيضاً أنّ عيسى بن عمر (ت149هـ) وأبا عمرو بن العلاء كان يقرآن: (يَا جِبَالَ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ) [سبأ: 10] بنصب "الطّير"، ويختلفان في التّأويل، فكان عيسى يقول: على النّداء، كقولك: يا زيدُ ويا الحارثُ، وكان أبو عمرو يقول: لو كان على النّداء لكانت رفعاً، ولكنّها على إضمار: وسَخَرْنَا الطّير، كقوله على إثر هذا: (وَلَسَلِيمَانَ الرِّيحِ) [سبأ: 12]، أي سَخَرْنَا الرِّيحِ" (ابن سَلَام، 1980، الصّفحة 20، 21)، وفي هذا يقول سيبويه: "وليس شيء يُضطرّون -أي في كلامهم- إلّا وهم يُحاولون به وجهها" (سيبويه، 1988، ج1 ص22)، فصارت العلّة رديفَ الحكم النّحوي، وهي علّة ساذجة بعيدة من نظر الفلاسفة والمنطقيين.

وقد تحدّثت خديجة الحديثي عن التّعليلات الواردة في كتاب سيبويه؛ فقالت: "فنحن نرى سيبويه يُعلّل الأحكام بعلّة واحدة واضحة، ولا تتركّب العلّة عنده، وليس في كتابه علّة إلّا وتبيّن حكماً أصلياً يعلّمنا كيف ننطق العبارات على الوجه الصّحيح، بحيث

نفيد المعنى الصَّحيح الذي نقصده، وليس فيه ما يُسَيِّ عند المتأخِّرين بالعلل التَّوَّاني أو التَّوَالِث، ولا يسأل عن علّة لما علّله من الأحكام ممّا لا تعلق له بأصل الحكم ولا تأثير..." (الحديثي، 1980، ص193، 194).

وفي القرن الرابع الهجري اصطبغت بالصَّبغة الفلسفيّة المنطقيّة، مثال ذلك ما ذكره الزجاجي في كتاب (الإيضاح في علل النّحو) في باب القول في الإعراب والكلام أيّهما أسبق؛ يقول: "ألا ترى أنّ السّواد عرضٌ في الأسود، والجسم أقدم من العرض بالطّبع والاستحقاق، وإنّ العرض قد يجوز أن يتوهّم منفصلاً عن الجسم والجسم باق، فنقول إنّ الجسم الأسود قبل السّواد، ونحن لم نر الجسم الأسود خالياً من السّواد الذي هو فيه، ولا رأينا السّواد قطّ عارياً من الجسم، بل لا يجوز رؤيته، لأنّ المرئيات إنّما هي الأجسام الملوّنة، ولا تُدرك الألوان خاليةً من الأجسام، ولا الأجسام غير ملوّنة، ولم نرد بالأسود هاهنا جسماً سُود بحضرتنا، بل ما شوهد كذلك من الأجسام، وكذلك القول في الأبيض والأحمر وما أشبه ذلك" (الزّجاجي، 1982، الصّفحة 68). وهذا الكلام في تلازم الإعراب والكلام كتلازم الأجسام والأعراض، بحيث لا ينفصلان، وهذا التعليل لا يختلف عن كلام الفلاسفة وعلماء الكلام واصطلاحاتهم.

وصارت طبيعة العلّة النّحويّة إلى التّحكّم والسّفسطة وأحياناً إلى التّعسف، حتّى صارت حجج النّحويّين تُضرب مثلاً؛ فقول: "أضعف من حجة نحوي"، وممّا أنشد أحمد بن فارس (ت395هـ): (الثّعالي، 1973، ج3 ص402، 403) [السّريع]

مَرَّتْ بِنَا هَيْفَاءَ مَقْدُودَةٍ تُرْكِيَّةٌ تُنْهَى لِتُرْكِيٍّ

تَرْتُو بِطَرْفٍ فَاتِرٍ فَاتِنٍ أَضْعَفُ مِنْ حُجَّةِ نَحْوِيٍّ

وقد انتقد ابن سنان الخفاجي (ت466هـ) طرائق النّحويّين في الاحتجاج والاعتلال؛ حيث يقول: "فأمّا طريقة التعليل فإنّ النّظر إذا سلّط على ما يُعلّل النّحويّون به لم يثبت إلّا الفذّ الفرد، ولا يثبت شيء البتّة، ولذلك كان المُصيب منهم المحصّل من يقول: هكذا

قالت العرب، من غير زيادةٍ على ذلك، فربّما اعتذر المعتذر لهم بأنّ عليهم إنّما ذكروها وأوردوها لتصير صناعة وريضة، ويتدرّب بها المتعلّم، ويَقْوَى بتأمّلها المبتدئ، فأما أن يكون ذلك جاريّاً على قانون التّعليل الصّحيح والقياس المستقيم، فذلك بعيدٌ لا يكاد يذهب إليه محصّل " (الخفاجي، 1969، الصّفحة 28).

4. ابن مضاء القرطبي (ت592هـ) والعلّة النّحويّة:

وهو من أشهر النّحاة القدامي الذين هاجموا العلل النّحويّة وأعادوا تنظيرها، ولذلك فقد ميّز بين العلل الأوّل والعلل الثّواني والثّالث، فالعلل الأوّل مقبولة عنده، بينما رفض العلل الثّواني والثّالث، يقول ابن مضاء: "ومما يجب أن يسقط من النّحو العلل الثّواني والثّالث، وذلك مثل سؤال السّائل عن "زيد" من قولنا: قام زيد لِمَ رُفِعَ؟ فيقال لأنّه فاعل، وكلّ فاعلٍ مرفوع، فيقول: ولمَ رُفِعَ الفاعل؟ فالصّواب أن يُقال له: كذا نطق به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر، ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أنّ شيئاً ما حرامٌ بالنّصّ، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علّة، لينقل حكمه إلى غيره، فيسأل لِمَ حُرِّمَ؟ فإنّ الجواب على ذلك غير واجبٍ على الفقيه، ولو أجبت السّائل عن سؤاله بأن تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول لم يُقنعه، وقال: فلمَ لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأنّ الفاعل قليل، لأنّه لا يكون للفعل إلّا فاعل واحد والمفعولات كثيرة، فأعطي الأثقل الذي هو الرّفع للفاعل، وأعطي الأخفّ الذي هو النّصب للمفعول، لأنّ الفاعل واحد والمفعولات كثيرة، ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفّون، فلا يزيدنا ذلك علماً بأنّ الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرّنا جهله؛ إذ قد صحّ عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم " (ابن مضاء، 1988، الصّفحة 130، 131)، وقد كانت غاية ابن مضاء أن يحذف من النّحو ما يستغني النّحوي عنه (ابن مضاء، 1988، الصّفحة 76).

وهناك من النّحاة من دافع عن العلّة النّحويّة؛ منهم القاضي كمال الدّين عليّ بن مسعود صاحب (المستوفى في النّحو)؛ ينقل عنه السيّوطي (ت911هـ): "قال صاحب المستوفى: إذا استقرت هذه الصّناعة علمت أنّها في غاية الوثاقة، وإذا تأملت عليها عرفت أنّها غير مدخولة ولا متسمّح فيها، وأمّا ما ذهب إليه غفلة العوام من أنّ علل النّحو تكون واهية ومنتحلة، واستدلّ لهم على ذلك بأنّها أبداً تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابعة لها..." (السيّوطي، 1976، الصّفحة 112). ومنهم ابن جيّ أيضاً، وعقد للأخذ بالعلل في اللّغة أبواباً؛ منها: باب في الرّدّ على من اعتقد فساد علل النّحويّين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلّة (ابن جيّ، 2006، ج1 ص184)، وباب في أنّ العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها (ابن جيّ، 2006، ج1 ص237). والعلل النّحويّة وإن لبس بعضها ثوبا فلسفياً فإنّما تدلّ على خصوبة العقل العربيّ، يتعمّق فيها المتخصّصون في النّحو (الأنصاري، 2014، الصّفحة 36). وتنقسم العلّة إلى علّة أولى (تعليميّة)، وعلّة العلّة (قياسيّة)، وعلّة نظريّة جدليّة على سبيل المعاينة والمحاكاة وليس لها جوابٌ حاسم مقنع (ابن السّراج، 1996، الصّفحة 198).

5. العلّة النّحويّة ونظريّة العامل:

يرى الدارسون للنّحو العربيّ، منهم إبراهيم مذكور وفؤاد حنا ترزي أنّ نظريّة العامل عند النّحاة قد تولّدت من البحث في العلل النّحويّة؛ حيث يقول فؤاد حنا ترزي: "وتشعّب عن فلسفة العلّة نظريّة العامل، فافتراض النّحاة أنّ لكلّ حالة إعرابيّة لابدّ من وجود عاملٍ أدّى إليها وكان سبباً فيها" (حنا ترزي، 1969، الصّفحة 137).

وقد تفرّد العقل العربيّ بالتّوصّل إلى نظريّة العامل في النّحو العربيّ، ولم تتأثّر بالمؤثّرات الأجنبية، فقد تأسّست واكتملت مع قواعد النّحو في القرنين الأوّل والثّاني الهجريّين، وهو ما أشار إليه شوقي ضيف وفتحي الدّجني، ويُضيف محمّد خير الحلواني أنّ نظريّة العامل نجمت في اللّغة العربيّة ولم تنجم في غيرها من اللّغات، وذلك بسبب

البحث في السّمة الإعرابيّة التي تزيد بها العربيّة على غيرها من اللّغات الحيّة (الدّجني، 1982، الصّفحة 47). فقد لاحظ النّحاة الأوائل كالخليل وسيبويه أنّ حركات الإعراب لا تتغيّر عن عدم، بل هي نتيجة العوامل المختلفة التي تعمل فيها وتؤثّر عليها، فتحدث فيها حركات الإعراب.

وقد كان مبحث العوامل مشتملاً بين أبواب النّحو في كتب النّحو، حتّى جاء بعض النّحاة فجمعوها وبوّبوها في كتب مستقلّة، منها كتاب (العوامل المائة) لعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، وقد ذكر حاجي خليفة (ت1067هـ) في كتابه (كشف الظّنون) أنّ كلّاً من أبي علي الفارسي وعليّ بن فضال المجاشعي القيرواني (ت479هـ) قد ألّف كتاباً في العوامل النّحويّة، كما ذكر أنّ الكسائي (ت189هـ) قد نظم في العوامل رائيّة من أربعة وثلاثين بيتاً (خليفة، 1941، ج2 ص1179، 1180).

6.1 تعريف العامل:

عرّفه الرّمّاني فقال: "عامل الإعراب هو موجب لتغيير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى"، وعرّفه الشّريف الجرجاني (ت816هـ) بأنّه: "ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"، وعرّفه ابن بابشاذ (ت469هـ) فقال: "العامل هو ما عمل في غيره شيئاً من رفع أو نصب أو جرّ أو جزم، على حسب اختلاف العوامل" (الأنصاري، 2014، الصّفحة 47).

وأما عند المتأخّرين فالعامل يُحدث المعاني النّحويّة من فاعليّة ومفعوليّة وإضافة، يقول ابن الحاجب (ت646هـ): "والعامل ما به يتقوّم المعنى المقتضى"، ويقول الشّيخ خالد الأزهرى (ت905هـ): "المراد بالعامل ما به يحدث المعنى المحجول للإعراب"، ويقول الصبان: "فالعامل كجاء ورأى والباء، والمقتضى الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة العامّة لما في الحرف، والإعراب يبيّن هذا المقتضى الرّفع والنّصب والجرّ"، ثمّ يضيف: "لكنّ هذا التعريف يقتضي اطراد وجود الثلاثة، أعني المقتضي والإعراب والعامل مع كلّ

معرب وليس كذلك، بل هو أغلي فقط لعدم تحقّق المقتضي في نحو: لمي يضرب زيد، فلم يتقوّم بـ"لم" معنى يقتضي الجزم" (الصّبّان، 1997، الصّفحة 47، 48).

6.2 حقيقة العامل:

اختلف النّحويّون في حقيقة العامل على ثلاثة مذاهب (الأنصاري، 2014، الصّفحة 49):

- ذهب أكثر النّحويّون إلى أنّ العامل هو الكلمات أو المعاني، فالكلمة نفسها تحمل بين طيّاتها قدرةً على التّأثير في كلمةٍ أخرى أو عدّة كلمات، فتحدث فيها الرفع أو النّصب أو الجرّ أو الجزم، فإذا قلت مثلاً: ذَهَبَ زَيْدٌ، فإنّ "ذهب" نفسها هي الّتي أحدثت الرفع في "زيد"، وهي الّتي اجتلبت العلامة الإعرابيّة؛ وهي الضّمّة. وأحياناً لا يكون العامل كلمة من الكلمات، وإنّما هو معنى من المعاني، يُدرك بالقلب ولا يُنطق به، فالمعنى عندهم له قدرة أيضاً على إيجاد الحالة الإعرابيّة والعلامة الدّالة عليها، كما هو الشّأن مثلاً في الابتداء الّذي يرفع المبتدأ، فإذا قلت مثلاً: الْمُؤْمِنُ صَادِقٌ، فإنّ الابتداء هو الّذي رفع كلمة "المؤمن"، وهو الّذي اجتلب العلامة الإعرابيّة فيها، وهي الضّمّة على المذهب البصري.

- ذهب أبو الفتح عثمان ابن جنيّ إلى أنّ العامل هو المتكلّم؛ فقال: "إذا قلت: ضَرَبَ سَعِيدٌ جَعْفَرًا، فإنّ "ضرب" لم تعمل في الحقيقة شيئاً، وهل تحصل من قولك: "ضرب" إلّا على اللفظ بالضّاد والراء والباء على صورة "فَعَلَ"، فهذا هو الصّوت، والصّوت ممّا لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل. وإنّما قال النّحويّون: عامل لفظي، وعامل معنوي؛ ليُروك أنّ بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظٍ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمراً قائماً، وبعضه يأتي عارياً عن مصاحبة لفظ يتعلّق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصل الحديث، فالعمل من الرفع والنّصب والجرّ والجزم إنّما هو للمتكلّم نفسه، لا لشيء غيره، وإنّما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضامّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى

للفظ، وهذا واضح" (ابن جني، 2006، ج1 ص119، 120). فالكلمة ليست لها قدرةً على التأثير وإحداث العمل الإعرابي لأنّها عبارةٌ عن أصوات والأصوات لا تعمل، بل إنّ المتكلّم بكلام العرب هو الذي يحدث هذا العمل، فيرفع وينصب ويجرّ ويجزم، ولكنّ العوامل أيضاً هي قرينة تهدي إلى الحركة المطلوبة (الأنصاري، 2014، الصّفحة 50). وتبعه ابن الأنباري في ذلك؛ حيث يقول: "العوامل اللفظيّة ليست مؤثّرة في المعمول حقيقة، وإنّما هي أمارات وعلامات، فالعلامة تكون بعدم النّبيء، كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنّه لو كان معك ثوبان، وأردت أن تميّز أحدهما على الآخر، لكنت تصبغ أحدهما مثلاً وتترك صبغ الآخر، فيكون عدم صبغ أحدهما كصبغ الآخر، فيتبيّن بهذا أنّ العلامة تكون بعدم النّبيء كما تكون بوجود شيء، وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التّعري من العوامل اللفظيّة عاملاً" (ابن الأنباري، 1957، ص 68، 69)، وأيضاً الرّضيّ الإستراباذي (ت686هـ)؛ حيث يقول: "فالموجد لهذه المعاني (أي الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة) هو المتكلّم والآلة العامل ومحلّها الاسم، وكذلك الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلّم، لكنّ النّحاة جعلوا الآلة كأنّها هي الموجدة للمعاني وعلاماتها كما تقدّم، فلهذا سُمّيت الآلات عوامل" (الإستراباذي، 1979، ج1 ص22).

- ذهب ابن مضاء القرطبي إلى أنّ العامل الذي يحدث حركات الإعراب إنّما هو المتكلّم نفسه، وقبل أن يُدلي برأيه هذا، ذكر ما يراه سيّويه في حركات الإعراب، وهو أنّ هذه الحركات ناتجةٌ عن العوامل، وعقّب ابن مضاء: "وهذا بيّن الفساد". وابن مضاء لا يتفق مع جمهور النّحويّين في هذا الشّأن؛ إذ تراه في مباحثه النّحويّة يرفض العامل النّحوي ولا يُقرّ بوجوده (ابن مضاء، 1988، الصّفحات 76، 78)، وابن مضاء يتفق مع أصحاب الرّأي الثّاني في أنّ العامل هو المتكلّم، لكنّه يختلف عنهم في التّطبيق، فهم يعتمدون العوامل النّحويّة في مباحثهم على حين يرفضها ابن مضاء (الأنصاري، 2014، الصّفحة 51، 52).

6.3 العوامل اللَّفْظِيَّة والعوامل المعنويَّة:

اتَّفَق البصريُّون والكوفيُّون على اعتماد العوامل النّحويَّة، وإن كانت تفاصيلها مثار خلاف بين الفريقين، كما اتَّفَقوا على قسمتها إلى ضربين: لفظيٍّ ومعنويٍّ.

- العوامل اللَّفْظِيَّة عند الفريقين ثلاثة أنواع: أسماء وأفعال وحروف، أمّا العوامل المعنويَّة فهي عند الكوفيِّين أكثر عددا منها عند البصريِّين؛ قال عبد القاهر الجرجاني في (العوامل المائة): "العوامل في النّحو مائة عامل، وهي تنقسم إلى قسمين: لفظيَّة ومعنويَّة، واللّفظيَّة تنقسم إلى قسمين: سماعيَّة وقياسيَّة".

- والعوامل اللَّفْظِيَّة السّماعيَّة ما سُمعت عن العرب، ولا يُقاس عليها غيرها كحروف الجرّ، والحروف المشبّهة بالفعل مثلا، فإنّ الباء وأخواتها تجرّ الاسم فليس لك أن تتجاوزها وتقيس عليها غيرها. واللّفظيَّة القياسيَّة ما سُمعت عن العرب ويُقاس عليها غيرها، وهي ما وصلت حدّ الاطراد فُبُنيت عليها قاعدة كليَّة (الأنصاري، 2014، الصّفحة 53).

- وأمّا العوامل المعنويَّة فاسمها يدلّ عليها؛ أنّها معنى من المعاني لا نطق فيه، وهو معنى يُعرف بالقلب ليس للفظ فيه حظّ.

6. 4 الثّورة على نظريَّة العامل: تعرّضت نظريَّة العامل للنّقْد قديما وحديثا، فقد ثار عليها ابن مضاء القرطبي، وفي العصر الحديث ثار عليه جمّ غفير من الباحثين؛ تأثّرا بتطوّر مناهج البحث اللّغويّ واللّسانيّات في الغرب وتعدّد مدارسه، نذكر منهم تمثيلا لا حصرا: إبراهيم مصطفى، وتّمّام حسّان، ومهدي المخزومي، وشوقي ضيف، ومحمّد عيد، وفؤاد حنا ترزي، وأنيس فريجة، ومحمّد الكسار (الأنصاري، 2014، الصّفحة 139).

وقد حاول ابن مضاء القرطبي (ت595هـ) ذلك قديما؛ حيث يقول ابن مضاء في أوّل كتابه (الرّدّ على النّحاة): "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النّحو ما يستغني النّحويّ عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادّعاؤهم أنّ النّصب والخفض

والجزم لا يكون إلّا بعاملٍ لفظي، وأنّ الرّفْع منها يكون بعاملٍ لفظيٍّ وبعاملٍ معنوي، وعبروا من ذلك بعباراتٍ توهم في قولنا: ضَرَبَ زيدٌ عَمراً، أنّ الرّفْع الَّذي في (زيد)، والنّصب الَّذي في (عمرو) إنّما أحدثه (ضَرَبَ)" (ابن مضاء، 1988، الصّفحة 76).

7. خاتمة:

لقد تأثّرت الدّراسات النّحويّة منذ نشأتها بحركيّة العلوم الأخرى؛ من تفسير وحديث وفقه ومنطق وغيرها، فصارت علماً وتعلّماً بعدما كانت ملكة، وتعاقت عليها مؤثّرات كثيرة منذ عهد التدوين، وصار النّحو قريناً للمنطق، فإذا كان المنطق آلة لعلم فقد قيل إنّ النّحو تحتاج إليه كلّ العلوم، ولا يحتاج إليها.

ذهب المستشرقون منهم نولدكه ودي بور وكارل بروكلمان إلى أنّ التّأثير اليوناني الأرسطي في نشأة النّحو العربي يجب ألا يُنكر، ورأى رأيهم بعض الدّارسين العرب أمثال إبراهيم مذكور وغيره.

ودعوى اتّصال النّحو بالمنطق إنّما جاءت من خلال جوانب: التعرّف (الحذ)، والجملة، والتّعليل، وأقسام الكلام وأمثال هذه المسائل، وقد تعرّض لها عبد الرّاجحي وغيره بالدّراسة والتّحليل والمقارنة بين الفكر النّحويّ العربيّ وآليات اشتغال المنطق الأرسطي، في هذه المسائل.

لقد تنبّه القدامى إلى إشكالية تأثر اشتغال علم النّحو العربيّ وتعليميّةه بآليات المنطق الأرسطي، ويتجلّى ذلك مثلاً من خلال مناظرة عقدها الوزير ابن الفرات (ت320هـ) بين الفيلسوف متى بن يونس (ت328هـ) والنّحويّ أبي سعيد السّيرافي (ت368هـ) حول هذه الإشكاليّة.

نواة اشتغال النّحو العربيّ تجسّد من خلال نظريّة العامل، وربطها بأقيسة المناطقه كان فحوى الجدال حول تيسير تعليميّة النّحو منذ القديم وحتى الوقت الرّاهن، وكلّ المناهج العربيّة التّراثيّة منذ ابن مضاء القرطبيّ وحتى ظهور اللّسانيّات والمناهج الغربيّة

الحديثة جعلت نظريّة العامل أساس انطلاقها نحو تيسير النّحو أو تبسيطه أو حتّى محاولات إلغاء نظرية العامل؛ أمثال إبراهيم مصطفى وتّمّام حسّان وغيرهم من المنظرين لتيسير علم النّحو.

وبالتّالي فقد شكّلت العلة محوّر اهتمامات المحدثين لارتكاز نظريّة العامل عليها، وهي بدورها -أي العلة- تشكّل تأثيلاً لتأثر النّحو بالمنطق، مع أنّ اللّغة ذاتها هي منطق، أو لنقل هي أصل المنطق لغة ووضعها، وقد انتبه ابن مضاء القرطبي لقضية العلة، وارتكز مشروعه في تيسير النّحو على إلغاء العلل الثّواني والثّالث والأقيسة الّتي تثقل النّحو ولا تخدم المتكلّم وتعيق المتعلّم أيضاً على تحصيله للملكة النّحو، وهو أيضاً ما يراه ابن خلدون في القرن الثّامن الهجريّ، فالملكة عنده تحصل بممارسة الكلام الفصيح عن طريق حفظ جيّد نظاماً ونثراً، وهي ليست بعلم يعتمد على العلل والأقيسة.

8. المصادر والمراجع:

1. ابن سنان الخفاجي (1969)، سرّ الفصاحة، شرح وتصحيح عبد المتعال الصّعيدي، مطبعة محمّد علي صبيح، القاهرة.
2. ابن مضاء القرطبي (1988)، الرّدّ على النّحاة، تحقيق: شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، القاهرة.
3. أبو البركات ابن الأنباري (1957)، أسرار العربيّة، تحقيق: محمّد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق، مطبعة التّرقّي، دمشق.
4. أبو البركات ابن الأنباري، (1959)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مطبعة المعارف، بغداد.
5. أبو الطّيّب عبد الواحد بن عليّ الحلبيّ اللّغوي (2009)، مراتب النّحويين، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط1، المكتبة العصريّة، بيروت.
6. أبو العرفان محمّد بن علي الصّبّان (1997)، حاشية الصّبّان على الأشموني، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت.
7. أبو الفتح عثمان ابن جيّ، الخصائص (2006)، تحقيق: محمّد علي النّجار، عالم الكتب للطباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة.

8. أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق الرّجّاجيّ (1982)، الإيضاح في علل النّحو، تحقيق: مازن المبارك، ط4، دار التّفائس، بيروت.
9. أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيّويه (1988)، كتاب سيّويه، تحقيق: محمّد عبد السّلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة.
10. أبو بكر محمّد بن السّريّ ابن السّراج (1996)، الأصول في النّحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط2، مؤسسة الرّسالة، بيروت.
11. أبو حيان عليّ بن محمّد التّوحيديّ (1424هـ)، الإمتاع والمؤانسة، ط1، المكتبة العصريّة، بيروت.
12. أبو منصور التّعالبي (1973)، يتيمة الدّهر في محاسن أهل العصر، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، ط2، دار الفكر، بيروت.
13. جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السيّوطي (1979)، الاقتراح في أصول النّحو، تحقيق: أحمد محمّد قاسم، ط1، مطبعة السّعادة، القاهرة.
14. جوزيف فندريس (1950)، اللّغة، تعريب عبد الحميد الدّواخلي، محمّد القصّاص، مكتبة الأنجلو المصريّة، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة.
15. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (1941)، كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، بغداد.
16. خديجة الحديثي (1980)، دراسات في كتاب سيّويه، وكالة المطبوعات، الكويت، دار غريب للطباعة، القاهرة.
17. رضيّ الدّين الإستراباذي (1979)، شرح الكافية، ط2، دار الكتب العلميّة، بيروت.
18. عبد الرّحمن ابن خلدون (2004)، مقدّمة ابن خلدون، دار الكتاب العربي، بيروت.
19. عبد الرّحمن السيّد (1968)، مدرسة البصرة النّحويّة، ط1، دار المعارف، القاهرة.
20. عبد الرّحمن بدوي (1962)، المنطق الصّوري والرياضي، ط2، مكتبة التّهضة المصريّة، القاهرة.
21. عبده عليّ إبراهيم الرّجّاجيّ (1979)، النّحو العربي والدّرس الحديث، دار التّهضة العربيّة، بيروت.
22. فتحي الدّجني (1982)، التّزعة المنطقيّة في النّحو العربي، وكالة المطبوعات، الكويت.
23. فؤاد حنا ترزي (1969)، في أصول اللّغة والنّحو، مطبعة دار الكتب، بيروت.
24. محمّد بن سّلام الجمعي (1980)، طبقات فحول الشّعراء، تحقيق: محمود محمّد شاكّر، دار المدني، جدّة.

25. محمّد خير الحلواني(1979)، أصول النّحو العربي، منشورات جامعة تشرين، اللاذقية.
26. وليد عاطف الأنصاري(2014)، نظرية العامل في النّحو العربي –عرضاً ونقداً-، ط2، دار الكتاب العربي للثقافة والنّشر والتّوزيع، الأردن.
27. ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (1977)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت.